

1. المفاهيم المختلفة للدخل :

ان القياس الطبيعي للدخل هو مسألة مفاهيم اكثر من كونها مسألة عملية لان الدخل يستعمل لأغراض مختلفة، لذلك لا يمكن تعريف الدخل دون معرفة الهدف من استعماله

1.1. مفاهيم الدخل بحسب طبيعته

- **الدخل النفسي** : وهو ذلك الدخل الذي يتصل بإشباع الحاجات الانسانية ، لذلك فهو الحافز او المحرك الاساسي الذب بوجه فعاليات الانسان لتأمين حاجاته المختلفة . ان مقدار الدخل النفسي ه مقدار الاسباع الذي يحصل عليه الانسان ، أي مقدار ما يستطيع الفرد ان يشبع حاجاته المختلفة .
 - **الدخل الحقيقي** : بالنظر للصفة الذاتية للدخل النفسي، أي الاختلاف النسبي للحاجات المختلفة للأفراد فان من الصعب قياسه بصورة مباشرة ، لذلك يتم تقديره بصورة غير مباشرة بما يسمى بالدخل الحقيقي، فالدخل الحقيقي يشمل السلع والخدمات التي تشبع حاجات الانسان المختلفة ، ويرتبط مفهوم بمفهوم تكاليف المعيشة.
 - **الدخل النقدي**: هو مقدار النقود التي يحصل عليها الفرد خلال فترة زمنية محددة.
- ان الدخل النفسي والدخل الحقيقي والدخل انقدي هي ثلاث مراحل للدخل كل منها يكمل الاخر على الرغم من عدم تزامنها ، فيحصل الفرد على الدخل النقدي اولاً ثم يستخدمه لشراء ما يحتاجه من سلع وخدمات تأميناً لحاجاته المختلفة ، أي تحقيق دخله النفسي.

1.2. تقسيم الدخول بحسب مصادرها

يقسم الدخل بحسب مصادره الى ثلاثة مفاهيم هي:

- **الدخل الذي مصدره العمل**: يتمثل دخل العمل بالرواتب والأجور.
- **الدخل الذي مصدره رأس المال**: يتمثل بالفائدة اذا كان رأس المال منقولاً وبالربح اذا كان غير منقول.
- **الدخل الذي مصدره اشتراك العمل ورأس المال**: ويتمثل بالإرباح التجارية.

ان للفرقة بين الدخول بحسب مصدرها اهمية في المحاسبة الضريبية وذلك لان الجهد الذي يبذله الافراد للحصول على الدخل الناجم عن العمل اكبر من الجهد الذي يبذلونه في الحصول على الدخل نفسه فيما لو كان مصدره اشتراك العمل ورأس المال او مصدره رأس المال فقط. لذلك ولتحقيق العدالة الضريبية التي تتطلب مساواة الجهد الذي يتحملة كل فرد لدفعه الضريبة قدر المستطاع تعمد التشريعات الضريبية اما الى فرض ضريبة نوعية على كل دخل بحسب مصدره او تعمد عند فرض ضريبة عامة على الدخل الى اخضاع نسبه معينه فقط من دخل العمل ال الضريبة لتحقيق العدالة الضريبية.

1.3. مفاهيم الدخل بحسب مستوياته

تقسم مفاهيم الدخل بحسب مستوياته الى:

- **دخل الفرد**: و هو كل ما يتسلمه الافراد من دخل (سواء كان نقداً ام عيناً) ومن جميع المصادر خلال مدة زمنية معينة (يوم – اسبوع- شهر- سنة).
- **دخل المنشأة**: هو الدخل الذي تحصل عليه المنشأة باعتبارها شخصية معنوية مستقلة عن مالكيها او مالكيها ، ويقسم دخل المنشأة عادة الى:

☒ **دخل العمليات التشغيلية:** وهو الدخل الذي تحصل عليه المنشأة نتيجة لقيامها بعمليات تقع ضمن نشاطاتها الرئيسية والمستمرة.

☒ **دخل العمليات غير التشغيلية:** وهي الدخول العرضية التي تأتي من العمليات غير التشغيلية التي تمارسها المنشأة مثل ايجار جزء من مبنى المنشأة او تأجير بعض المكاين الفائضة عن الحاجة او بيعها بعض الموجودات الثابتة وحصولها على ربح نتيجة لذلك.

○ **الدخل القومي:** ينظر الى الدخل القومي من زوايا ثلاث: وهي الانتاج والدخل والإنفاق، وسنكتفي بإيراد مفهوم الدخل القومي من زاوية الدخول : الذي هو عبارة عن مجموع الدخول المدفوعة لمختلف عوامل الانتاج المستعملة في العمليات الانتاجية كافة.

ان التفرقة بين مفاهيم الدخل بحسب مستوياته لها اهمية كبيرة في المحاسبة على ضريبة الدخل ، لان معاملة دخول الافراد ضريبياً تختلف عن معاملة دخول الشركات حتى ان بعض الدول لها تشريعان لضريبة الدخل الاول هو قانون ضريبة الدخل على الافراد والثاني هو قانون ضريبة الدخل على الشركات.

1.4. مفاهيم الدخل من ناحية تحققه:

- تقسم الدخول من ناحية تحققها الى:
- **الدخل الذاتي:** وهو العائد الذي يتوقع الفرد ان يحصل عليه عندما يفكر باستثمار امواله في مجال معين، ويبنى على اساس التنبؤ والتوقع ، فعندما يستثمر شخص مبلغ 10,000 دينار في نشاط معين متوقعاً نسبة ربح 15% فان الدخل الذاتي عندما يبدأ بالاستثمار في اول المدة هو 1,500 دينار ($10,000 \times 15\%$).
 - **الدخل القابل للتحقق:** وهو عبارة عن التغير في قيمة مصدر ما او اصل بين نقطتين من الزمن وعادة ما تقاس بمقاييس التغير في سعر السوق ، ان الدخل القابل للتحقق يعد مؤشراً للدخل المتحقق عند بيع المصادر التي ازدادت قيمتها في السوق . فلو افترضنا ان شخصاً اشترى ارضاً بمبلغ 10,000 دينار ثم اصبحت قيمتها في السوق 30,000 دينار فان الفرق هو 20,000 دينار يعد دخلاً قابلاً للتحقق.
 - **الدخل المتحقق:** لا يتكون الدخل المتحقق إلا بعد اتمام عملية البيع او الوصول الى غير ذلك التي يجري عندها الاقرار بتحقيق الايراد.

ان التفرقة بين هذه الدخول ضرورية لان الضريبة عادة تفرض فقط على الدخل المتحقق.

1.5. مفاهيم الدخل في بعض العلوم الاجتماعية

للدخل مفاهيم عدة بحسب العلوم الاجتماعية التي تناولته بالدراسة ومنها الاقتصاد والمحاسبة والقانون وسنستعرض هذه المفاهيم بالشكل التالي:

1.5.1. المفاهيم الاقتصادية للدخل :

يعد ادم سميث اول اقتصادي عرف الدخل بأنه "الزيادة في الثروة" اما هيك فقد عرف الدخل بأنه "القيمة النقدية للزيادة الصافية الحاصلة في قدرة الشخص الاقتصادية ما بين نقطتين من الزمن" ، اما البروفسور بريزر فقد قام بإعادة صياغة مفهوم الدخل بعبارات يسهل فهمها وهي : " بأن الدخل يساوي المجموع الجبري للاستهلاك زائداً التغير في صافي القدرة المالية للفرد خلال السنة او أي مدة محاسبية"

ان الصعوبة الاساسية التي تواجه استخدام هذا المفهوم لأغراض الضريبة تكمن في صعوبة الحصول على مقاييس يمكن ان يعول عليها لقياس القدرة المالية للفرد ومقدار ما يستهلكه. وتكمن المشكلة بصورة اساسية في التقييم لان قيمة معظم الموجودات تعتمد على التقدير الشخصي لمقدار المنفعة المتوقعه منها مقارنة بالمنفعة التي يمكن لن يحصل عليها من موجود اخر بديل. وهناك مشكلة اخرى تبرز من المفهوم الاقتصادي للدخل وهي الفرق بين الدخل النقدي والدخل الحقيقي ، فهذا الفرق يعود لمشكلة مألوفة يسببها التغير في قيمة وحدة النقد والتي تسمى في المحاسبة مشكلة التغير في المستوى العام للأسعار. ولا يشكل التغير في مستوى الاسعار مشكلة كبيرة في قياس الاستهلاك ولكن قد تكون له اهمية كبيرة في قياس التغير في تراكم القيم خلال السنة اذا تغير مستوى اسعارها في السوق.

1.5.2. المفاهيم المحاسبية للدخل

الدخل المحاسبي هو الدخل المحسوب على اساس المبادئ المحاسبية المقبولة قبولاً عاماً ، ان هذه المبادئ ، ان هذه المبادئ تشير الى ان الدخل يجب ان يقاس على اساس العمليات المتحققة ، لذلك فان الدخل المحاسبي يعرف بأنه "الفرق بين الايرادات المتحققة من العمليات خلال المدة المحاسبية وما يقابلها من التكاليف التاريخية" وهذا التعريف يتضمن خمس خواص هي:

1. الدخل المحاسبي يحسب عن عمليات قد حدثت فعلاً مثل ايراد المبيعات مطروح منه تكلفة البضاعة المباعة.
2. الدخل المحاسبي يحسب على اساس فرض المدة المحاسبية ويتصل بتلك المدة .
3. الدخل المحاسبي يحسب على اساس مبدأ تحقق الايراد ويتطلب تحديد وقياس والاعتراف بالإيراد .
4. الدخل المحاسبي يتطلب حساب المصروفات على اساس الكلفة التاريخية، فالموجود يحسب على اساس كلفته وقت تملكه حتى يتحقق بيعه.
5. الدخل المحاسبي يتطلب مقابلة الايراد المتحقق في مدة معينة بالتكاليف المتعلقة بتلك المدة، وعالية فان الدخل المحاسبي يحسب على اساس مقابلة الايرادات بالمصروفات.

على اساس ما تقدم يمكن بيان نقاط الاختلاف بين المفهومين المحاسبي والاقتصادي للدخل بالاتي:

1. يعد الاقتصاديين الدخل قيمة تعتمد اساساً على التوقعات المستقبلية ، بينما يعبر المحاسبين عن الدخل بوحدات نقدية على اساس الكلفة التاريخية.
2. يعد الاقتصاديين زيادة قيمة ممتلكات الشخص بين مدتين دخلاً ، بينما لا يعترف المحاسبون إلا بالدخل المتحقق.

3. ان الدخل الاقتصادي يعتمد كثيراً على التنبؤ والتقديرات الشخصية بينما يعتمد الدخل المحاسبي على وسائل اثبات مادية موضوعية لتحقيق الدخل كالمستندات وغيرها.
4. يأخذ الاقتصاديين في الحسبان عند قياس الدخل التغير في قيمة النقود، بينما يفترض المحاسبون ثبات قيمة النقود.

1.5.3. المفاهيم القانونية للدخل:

يرتبط المفهوم القانوني للدخل بالدخل الخاضع للضريبة ، وبما ان مفهوم الدخل الخاضع للضريبة يختلف من دولة الى اخرى ومن وقت الى اخر تبعاً لتفاعل عوامل عديدة منها ما يرجع الى اعتبارات اقتصادية او اجتماعية او مالية او فنية. لذلك لا يوجد مفهوم واحد للدخل الخاضع للضريبة ومن ثم مفهوم قانوني واحد للدخل، فلكل بلد تشريعه الخاص لتحديد الدخل الخاضع للضريبة ويعتمد ذلك على عوامل كثيرة منها فلسفة الدولة ونظامها الاقتصادي و درجة تطورها وغيرها من العوامل. وقد تظهر في تطبيقات ضريبة الدخل من الناحية العملية المعقدة ما لا يستطيع المرء ان يرسم حداً فاصلاً بين ما يعد دخلاً خاضعاً للضريبة وما لا يعد كذلك.

2. مفاهيم الايراد و الدخل والربح:

2.1. الايراد:

هو تدفق الاموال نقوداً كانت ام حقوقاً يمكن تحويلها الى نقود نتيجة القيام بأنشطة تجارية ، كما يعرف بأنه اثمان السلع المباعة والخدمات المقدمة خلال مدة زمنية معينة .

2.2. الدخل:

ان الدخل اما يكون ناتج عن العمل ويسمى راتباً او اجراً او يكون ناتج عن رأس المال ويسمى فائدة او ريعاً او ان يكون ناتج عن اشتراك العمل و رأس المال ويسمى ربحاً ، لذلك فان مفهوم الدخل اشمل من مفهوم الربح ، فالربح هو دخل المنشأة سواء كانت فردية ام مساهمة ، اما الدخل فيشمل الربح والراتب والأجر والفائدة والريع .

2.3. الربح:

يعرف الربح بأنه "الزيادة في سعر السلع المباعة والخدمات المقدمة على تكلفة تلك السلع والخدمات المستخدمة خلال مدة زمنية معينة" لذلك ولغرض تحديد الربح عن مدة معينة ينبغي قياس عنصرين أساسيين هما الإيرادات والمصروفات ، ويمكن القول ان الربح هو الإيرادات مطروحاً منها المصروفات.

3. المحاسبة على ضريبة الدخل:

المحاسبة على ضريبة الدخل تعني حساب مقدار الضريبة على الدخل استناداً الى التشريع الضريبي النافذ. وقد بينا سابقاً ان هناك اختلافاً بين الدخل الضريبي والدخل المحاسبي ، فالدخل الضريبي يحدد طبقاً لأحكام التشريع الضريبي بينما يحدد الدخل المحاسبي طبقاً للمبادئ المحاسبية ومع ان القواعد الضريبية لا تتعارض مع المبادئ المحاسبية الا ان ما زال هناك بعض الاختلافات بينهما يمكن ابرازها بالنقاط التالية:

1. **اساس الدفع:** ان قدرة المكلفين على الدفع تتسجم مع قاعدة الملائمة الضريبية ، لذلك تميل التشريعات الضريبية الى اعتماد الاساس النقدي في حساب الدخل الخاضع للضريبة كقاعدة عامة.
2. **المساواة والعدالة:** من المفروض حسب قاعدة العدالة الضريبية الافقية ان الاشخاص الذين يحصلون على مبلغ متساو من المال يدفعون نفس المبلغ من الضريبة ، بعبارة اخرى اذا ما تساوى شخصان في دخلهم المحاسبي فليس من الضرورة ان تتساوى دخولهم الخاضعة للضريبة.
3. **التحديد الدقيق لمتطلبات الافصاح:** تحدد التشريعات الضريبية الحدث الضريبي بدقة لكي تسهل على الادارات الضريبية تنفيذ القانون الضريبي وتجنب حدوث المنازعات على حدوث الحدث او مبلغه بين المكلفين والإدارات الضريبية ، ذلك الحدث قد يخلق اختلافاً بين المبادئ المحاسبية والتشريعات الضريبية ، وهذا الخلاف عادة ما يتعلق بالنفقات اكثر من الإيرادات. مثال ذلك تعطي المبادئ المحاسبية حرية كبيرة في طريقة الاندثار بينما تكون المتطلبات الضريبية لحساب قسط الاندثار اكثر صرامة.
4. **الاهداف الاقتصادية والاجتماعية:** ان القانون الضريبي يشرع لتحقيق اهداف اقتصادية واجتماعية ، لذلك فهو اكثر عرضة للتغيير كلما دعت الحاجة الى ذلك، فالضريبة اصبحت اليوم اداة بيد الدولة للتخطيط الاقتصادي والاجتماعي اضافة الى اداة مهمة للرقابة، في الوقت الذي تعد المحاسبة اداة قياس وتوصيل المعلومات الى الاطراف المستفيدة وبصورة محايدة قدر الامكان ، لذلك فهي اقل عرضة للتغيير من التشريع الضريبي.